الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الثلاثاء 25 ذو الحجة 1424 هـ 17 فبراير 2004 العدد 9212

بريد طباعة

السعودية تدعو الولايات المتحدة للتصدي للسياسات الإسرائيلية الانفرادية وتأمل في عودة الدور المحوري للأمم المتحدة في العراق

الأمير عبد الله يترأس أمس اجتماع مجلس الوزراء السعودي (واس)

الرياض: «الشرق الأوسط»
ثمن مجلس الوزراء السعودي جهود أجهزة الدولة المعنية بتقديم الخدمات لحجاج بيت الله الحرام، التي ساهمت في أداء مناسك الحج بيسر وسهولة، واطلع الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي، الذي رأس امس جلسة مجلس الوزراء في اجتماعه الاول بعد موسم حج هذا العام في قصر اليمامة في مدينة الرياض، المجلس على فحوى المباحثات والمشاورات والاتصالات واللقاءات التي جرت خلال الأيام الماضية مع بعض قادة دول العالم التي عرضت إلى ما تشهده الساحة من أحداث وتغيرات، خاصة الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق، وأشار في هذا السياق إلى نتائج المباحثات التي أجراها أخيرا مع الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا وما حققته من تعزيز للعلاقات بين البلدين. وأوضح الدكتور فؤاد الفارسي وزير الثقافة والإعلام السعودي لوكالة الأنباء السعودية بعد انتهاء الجلسة أن المجلس اطلع على تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرار الحكومة الإسرائيلية في ممارسة عدوانها السافر والمضي في دوامة العنف ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وقتلها الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ وتحديها السافر لكل الأعراف والمواثيق الدولية والاتفاقات المبرمة مع الجانب الفلسطيني إلى جانب إقامة جدار الفصل العنصري. ودعا المجلس المجتمع الدولي عامة والولايات المتحدة الأميركية خاصة إلى التدخل الفوري والحازم للتصدي لتلك السياسات والممارسات الإسرائيلية الانفرادية الهادفة إلى وأد أي فرصة للسلام وإفشال أي مسعى للوصول إلى تسوية سلمية للنزاع.

وحول الشأن العراقي قال الدكتور الفارسي: «إن المجلس أعرب عن أمله في أن تسهم بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بالعراق في عودة الدور المحوري للأمم المتحدة في العراق، وأن تحقق النتائج المأمولة في دعم ومساندة الخيارات التي يرتضيها الشعب العراقي الشقيق في عملية الانتقال السياسي للسلطة من مرحلتها المؤقتة إلى صيغتها الدائمة وفي موعدها المحدد والممثلة لكل فئات الشعب العراقي وصولا إلى

استعادة العراق وحدته الوطنية وسيادته الكاملة على كل ترابه الوطني». كذلك استعرض المجلس جملة من الأمور المحلية وجدول أعماله حيث اتخذ القرارات التالية:

أولا: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من رئاسة الحرس الوطني بشأن إعادة النظر في قرار مجلس الوزراء رقم 117 وتاريخ 1410/7/10هـ وما طرأ عليه من تعديلات ودراسة رفع مستويات القبول لبعض الرتب العسكرية بهدف الاستفادة من حملة المؤهلات العلمية والجامعية قرر مجلس الوزراء ما يلي: (أولا: الموافقة على عدد من التعديلات على قرار مجلس الوزراء رقم 117 لعام 1410هـ وما طرأ عليه من تعديلات بموجب قرارات لاحقة، وذلك وفق التفصيل الوارد في الجدول المرفق بالقرار. (ثانيا: إلغاء الفقرة 3 من البند (أولا) من اللائحة التنفيذية لنظام خدمة الأفراد المعدلة بالفقرة 1 من قرار مجلس الوزراء رقم 117 وتاريخ 1410/7/10هـ ومعاملة خريجي مراكز التدريب المهني (في ما يخص التعيين) وفقا لما ورد في الجدول المشار إليه في البند (أولا) من هذا القرار. (ثالثا: إلغاء الفقرة 3 من قرار مجلس الوزراء رقم117 وتاريخ 1410/7/10هـ ومعاملة خريجي مراكز التدريب المهني (في ما يخص منح العلاوة الفنية) بموجب البند الرابع (العلاوة الفنية) من اللائحة التنفيذية لنظام خدمة الأفراد الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 324 وتاريخ 1397/3/16هـ.

ثانيا: بعد الاطلاع على ما رفعه النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام ورئيس مجلس إدارة الهيئة العليا للسياحة بشأن الحساب الختامي للهيئة العليا للسياحة للعام المالي 22 - 1423هـ قرر المجلس اعتماد الحساب الختامي للهيئة المنوه عنه أعلاه. ثالثا: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العمل والشؤون الاجتماعية رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بشأن مشروع اتفاقية تعاون فني في مجال التعليم الفني والتدريب المهني بين الحكومتين السعودية واليمنية الموقع في مدينة صنعاء بتاريخ 6/5/1424هـ الموافق 2003/7/6، وذلك خلال الدورة (الخامسة عشرة) للمجلس التنسيقي السعودي اليمني وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 71/46 وتاريخ 1424/9/16هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية التعاون المنوه عنها أعلاه بالصيغة المرفقة بالقرار، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. رابعا: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية حول مشروع اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار بين المملكة العربية السعودية وجمهورية المجر قرر مجلس الوزراء تفويض وزير المالية أو من ينيبه بالتوقيع على مشروع الاتفاقية المنوه عنها أعلاه وفقا للصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخ النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامسا: وافق مجلس الوزراء على كل من الدكتور سعود بن صالح بن محمد المصيبيح على وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة 15 في وزارة الداخلية، وتعيين صالح بن سعد بن عبد الله المهنا على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد لشؤون الميزانية) بالمرتبة 14 بوزارة المالية، كذلك تعيين صالح بن ناصر بن موسى الطعيس على وظيفة (مستشار عمالي) بالمرتبة 14 في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة